مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: استخدام التأمين على القوائم المالية كمدخل لتحسين حوكمة الشركات دراسة استطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق
اسم الكاتب: أ.م.د. ناظم حسن رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3587
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 20:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٨ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

استخدام التأمين على القوائم المالية كمدخل لتحسين حوكمة الشركات دراسة استطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق

The Use of the Financial Statements Insurance to Improve Corporate Governance A Prospective Study of the Views of a Sample of Auditors in Iraq

الدكتور ناظم حسن رشيد
استاذ مساعد- قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد/الحمدانية-جامعة الموصل

Nadhim H. Rasheed (PhD)
Assistant Professor
Department of Accounting
drnadhim@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/١٢/٤ تأريخ قبول النشر ٢٠١٤/٣/٣١

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم التأمين على القوائم المالية وأهمية استخدامه والمزايا المترتبة على هذا الاستخدام, وكيفية معالجة حالة التعارض في المصالح الذي ينشأ في علاقات المدقق وزبائنه، وبيان دور التأمين على القوائم المالية في تحقيق تدقيق بجودة أفضل وكشوفات مالية أكثر مصداقية وشفافية. وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي " هل يسهم التأمين على القوائم المالية في تحسين حوكمة الشركات؟"

وقد تم اختبار فرضيات البحث من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تمت من خلال آراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق فيما يتعلق بإمكانية استخدام التأمين على القوائم المالية في إصلاح حوكمة الشركات.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها : حل مشكلة التعارض في المصالح التي تنشأ في علاقات المدقق وزبائنه من خلال التأمين على خطر القوائم المالية وتدقيق بجودة أفضل وكشوفات مالية أكثر مصداقية وشفافية. وإصلاح حوكمة الشركات "تأمين القوائم المالية ضد التضليل فيها" يمكن المستثمر من الحصول على مبلغ الـــتأمين، نتيجة اتخاذه قرارات خطأ بسبب التضليل في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: *حوكمة الشركات، تضارب المصالح، التأمين على القوائم المالية*

Abstract

The research aims to identify the concept of insurance on the financial statements and the importance of its use and benefits resulting from such use, and how to handle the case of conflict of interest that originates within the relation between the auditor and his customers; also indicating the role of insurance on the financial statements in achieving a better quality of auditing and financial statements with more credibility and transparency through answering the following main question (Do the financial statements of insurance contribute to improve corporate governance)?

The research hypotheses were tested by analyzing the results of the field study that has been conducted for a sample of the views of auditors in Iraq regarding the possibility of the use of insurance to the financial statements in corporate governance reform.

The research has come to a group of results most important of which is solving the problem of conflict of interest that arise in relation between the auditor and his clients through the insurance on the financial statements ,better quality auditing and financial statements with more credibility and transparency. Corporate governance reform (financial statements insurance against misleading) enable the investors to obtain the amount of insurance, as a result of wrong decisions because of financial statements misinformation.

Keywords: *corporate governance, conflict of interest, the insurance on the financial statements*

منهجية البحث

تبرز **مشكلة البحث** من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

هل يسهم التأمين على القوائم المالية في تحسين حوكمة الشركات ؟

كيف يسهم التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق؟

كيف يسهم التأمين على القوائم المالية في زيادة جودة القوائم المالية وبالتالي تخصيص موارد أكثر كفاءة؟

كيف يؤدي استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تحقيق كفاءة وفاعلية عملية التدقيق؟

وتأتي **أهمية البحث** من أهمية موضوع التأمين على القوائم المالية كمدخل لإصلاح حوكمة الشركات، وذلك بتوفير حماية للمستثمر ضد الخسائر التي قد يعانيها نتيجة التضليل في القوائم المالية وبوصفها علاجاً بديلاً لتعارض المصالح من خلال إعادة هيكلة سوق التدقيق لإزالة تعارض المصلحة التي يواجهها المدققون ووصف حوافزهم على نحو ملائم, مع تحسين أداء المدققين وزيادة كفاءتهم، وبالتالي فإن هذا البحث تناول موضوعاً حديثاً لم يتم تناوله من قبل الباحثين، وذلك يمكن أن يسهم في ثراء النتاج الفكري حول هذا الموضوع.

ويهدف البحث إلى:

١. التعرف على مفهوم التأمين على القوائم المالية وأهمية استخدامه والمزايا المترتبة على هذا الاستخدام.
٢. التعرف على كيفية معالجة حالة التعارض في المصالح التي تنشأ في علاقات المدقق وزبائنه، من خلال التأمين علي القوائم المالية .
٣. معرفة دوراستخدام التأمين على القوائم المالية في زيادة جودة القوائم المالية وتخصيص الموارد بدرجة أكثر كفاءة .
٤. بيان دور التأمين على القوائم المالية في تحقيق تدقيق بجودة أفضل وكشوفات مالية أكثر مصداقية وشفافية, ومن ثم خسارة أقل للمساهمين .
٥. التعرف على آراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق بما يتعلق بإمكانية استخدام التأمين على القوائم المالية في إصلاح حوكمة الشركات.

ولتحقيق أهداف البحث يتم اعتماد الفرضيتين الآتيتين:

١. يسهم استخدام التامين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق في تحسين حوكمة الشركات.
٢. يؤدي استخدام التامين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية.

ولتحقيق أهداف وفرضيات البحث يتم الاعتماد في منهجية البحث على المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري العام للدراسة وذلك من خلال الاستعانة بالأطاريح والرسائل الجامعية والدوريات والكتب التي تتناول موضوع البحث.

كذلك يتم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية المستندة إلى آراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق.

ووصولاً لإمكانية اختبار فرضيات البحث فقد تم تصميم إستبانة تضمنت ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول ــ خصائص عينة الدراسة.

تضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة خصصت للتعريف بمجتمع البحث وعينته بهدف الاستفادة منها في تحليل خصائص عينة البحث ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اختبار فرضيات البحث.

القسم الثاني ــ يسهم استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق، ومن ثم تحسين حوكمة الشركات. تضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها تحديد مدى استخدام التامين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق، ومن ثم تحسين حوكمة الشركات، وقد تضمن هذا القسم (١٠) أسئلة .

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن هذه الأسئلة, إذ حددت الإجابات بكل من: أتفق بشدة، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق بشدة.

القسم الثالث ــ مدى مساهمة استخدام التامين على القوائم المالية فى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية.

تضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها إمكانية قياس مدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية، وقد تضمن هذا القسم (١٣) سؤالاً، وقد تم الاعتماد فيها على مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن هذه الأسئلة بحيث حددت الإجابات بكل من: أتفق بشدة، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق بشدة.

ماهية حوكمة الشركات وابعادها

أولاً- مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

حدثت في السنوات الأخيرة سلسلة من الإخفاقات المالية والمحاسبية المختلفة في كثير من الشركات، وذلك لافتقار إداراتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، فضلاً عن نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الوضع المالي للشركة، وقد نتج عن هذه الانهيارات انعدام الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك انعدام الثقة بالتدقيق نتيجة عدم الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، مما أدى إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات لمواجهة حالات الفساد المالي والإداري التي تعاني منه معظم الشركات، ولاسيما ما يتصل بإعداد القوائم المالية. (حسين و محمد، ٢٠١٢، ١)

وعليه أثارت حوكمة الشركات اهتمام الباحثين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وذلك ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت لحدوث هذا الفشل المالي والإداري, وتبين أن انعدام أسلوب حوكمة الشركات مكن القائمين سواء كانوا مجالس إدارة أم مدراء أم موظفين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وعامة الجمهور, لذلك فإن الدول والشركات التي تضعف فيها أساليب حوكمة الشركات تعد أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق مجرد فضائح وأزمات مالية، إذ أصبح من الواضح تماماً أن إدارة الشركات من خلال مفهوم الحوكمة حددت بدرجة كبيرة مصير الشركات ومصير اقتصاديات الدول، في هذا العصر. (عيسى، ٢٠٠٨، ١).

وتأتي الحوكمة ضرورة فرضتها الحياة على الشركات, وخاصة في ظل الظروف التي ينشأ فيها تعارض مصالح الأطراف الفاعلين في العمليات ألاقتصادية سواء أكانوا مستثمرين أم عاملين أم مدراء في تلك الشركات, والغاية من تبني هذا المفهوم, هو محاربة الفساد المالي والإداري, وأحداث مواءمة بين المصالح المتعارضة, وتوفير الحماية الكافية ضد الفشل المالي, والقصور التمويلي. وأحد الركائز الهامة التي استندت عليها البنيان المتين للحوكمة, هي شفافية ومصداقية التقارير المنشورة من طرف الشركات, من هنا تظهر أهمية التدقيق الخارجي بوصفه الجهة المحايدة التي تعمل على زيادة مصداقية التقارير ,عن طريق إجراء عملية تدقيق دقيقة قصد تثمين المعلومة ورفع درجة موثوقيتها. (السعيد خلف، ٢٠١٢، ٣٠)

وقد عرفت حوكمة الشركات بأنها إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك عن طريق الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية . (www. jcdr. com)

كما يمكن تحديد مفهوم حوكمة الشركات بتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها "نظام يتم بواسطته توجيه الشركات والرقابة عليها، إذ تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الجهات، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء . (www.oecd.org) .

تهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة ،كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة تدقيق. (www.grenc.com)

وعليه تهدف حوكمة الشركات في حقيقة الأمر إلى تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبتكلفة معقولة, إذ إن هناك علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة, فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مدراء بمستويات عالية الكفاءة وتتعامل بصورة أكثر شفافية بشكل يوحي لحملة الأسهم والمتعاملين الآخرين معها بالثقة, ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال , وتعد جودة حوكمة الشركات والقابلية على فهم حقوق حملة الأسهم, واحدة من أنظمة الضبط ذات الأهمية لنجاح الاستثمارات في الشركات. (Kambil and Others 2006, 85)

تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين, إذ توفر ضمان قدر ملائم من الثقة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم مع تعظيم قيمة حملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم, فضلا عن أهميتها في سد الفجوة التي يمكن أن تكون بين مالك الشركة والإدارة من جراء رغبة الأخير في تبني الممارسات التي من الممكن أن تحقق رفاهيته الشخصية وليس رفاهية حملة الأسهم . (Wheelen and Hunger, 2003, 30)

يرى الباحث إن تبني معايير جيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تمتد فوائده إلى أسواق رأس المال, إذ إن تطبيق تلك المعايير سوف يعزز من كفاءة الأسواق, ويقدم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أدائها حيث يمكنهم من خلالها إدراك المستوى الحقيقي لتنفيذ إستراتيجيات الشركات وطرائق تحديد المخاطر وكذلك السبل الكفيلة بإدارتها, وعند ذلك تستطيع أسوق المال أن تخصص أموال أولئك المستثمرين في الشركات الواعدة والتي يتم إدارتها بشكل أفضل .

كما أن حوكمة الشركات لها أهمية للاقتصاد,إذ إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد المطبق في كل دولة, فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعزى فقط إلى فشل الاستثمارات, وإنما تمتد إلى ابعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها, إذ إن المسألة لا تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات أو ضعف الاحترام للبعض من مدرائها, بل إن المسألة تشير إلى فقدان مصداقية النظام الاقتصادي كله, وعليه يجب النظر إلى تحسين حوكمة الشركات على انه يمثل كسباً لكافة الأطراف ذات الصلة, فهو يعد كسباً للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال, ويعد كسباً لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة وفي المدى الطويل, وأخيرا فهو يعد كسباً للاقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظله. (Stein, 2004, 4)

وبناءًعلى ما تقدم يمكن القول بأن حوكمة الشركات ضرورية ولازمة لحسن سير عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعية العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء الشركات وعلى أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف وهو ما يوضح أهمية الحوكمة في الشركات.

ثانياً - معايير حوكمة الشركات

يتم تطبيق الحوكمة على وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٩، علماً أنها قد أصدرت تعديلاً لها في عام ٢٠٠٤ وتتمثل في: (OECD, 2004)

١. وجود إطار فعال للحوكمة: لابد من وجود إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح، وضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية لكافة للأطراف كافة ذات المصلحة في الوقت المناسب.
٢. حماية حقوق المساهمين: يجب أن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين، وتشمل حق نقل ملكية الأسهم, وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وحق التصويت في الجمعيات العمومية ، وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم .
٣. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في

المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

٤. أصحاب المصالح وأساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

٥. الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

٦. مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

تضارب المصالح في التدقيق وأزمة الثقة بالقوائم المالية

أولاً- التدقيق وأزمة الثقة بالقوائم المالية

واجهت مهنة التدقيق أزمة المصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية ،مما أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين والمساهمين من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك عن سبب عدم أعطاء مراقبي الحسابات إشارات عن حالة تلك الشركات, مثال ذلك الفضائح المالية ابتدأت بقيام شركة انرون العملاقة بتزويد الأسواق بمعلومات مضللة أحيانا وبإخفاء معلومات أحيانا أخرى، وذلك بمساعدة من شركة ارثر اندرسن لتدقيق الحسابات .أدت هذه الفضيحة إلى إفلاس شركة انرون وتصفيتها وإغلاق نهائي لشركة آرثر أندرسون مع نظرات ريبة وشك نحو شركات التدقيق الأخرى وتوالت بعدها الفضائح المالية في عدد من شركات أخرى، مما فاقم من أزمة الشك وعمق هوة عدم الثقة بالمعلومات المقدمة من قبل الشركات.فقد اتهمت هذه الشركات المالية بتشجيع محلليها لنفخ أسعار بعض الأسهم التي ثبتت لاحقا أن الاستثمار بها كان كارثيا (الحاج، ٢٠١٢،٤٣)

ولقد أثارت الأزمة المالية الراهنة اهتمام رجال الفكر والسياسة والمستثمرين والعامة على حد سواء، وسارع الكل لإبداء رأيه والتعبير عن خشيته من الفشل المؤسسي والذي ينعكس على كل من مستوى المعيشة ونوعية الحياة، وهكذا بدأ في دراسة العوامل التي دفعت إلى وقوع الأزمة والأسباب التي أدت إلى تفاقمها وانتشارها والآثار المترتبة عليها .
(http://awareness.sca.ae/)

يرى البعض أنها أزمة مالية بحتة بينما رأى آخرون أنها أزمة إدارة، في حين ردها آخرون إلى أزمة الرقابة، وركز فريق رابع على قلة الحوكمة خاصة بالنسبة للشركات الكبرى، وربط فريق خامس بين كل هذه العناصر وأوجزها في الأزمة الفكرية للرأسمالية المفرطة والمنفلتة والتي لا بد أن تكون لها أزمات متتابعة وأن هناك حاجة ماسة إلى تأكيد دور الدولة بوصفه منظما للحفاظ على التوازن الحساس بين الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالشركة. (الحاج، ٢٠١٢، ٤٣).

على مدى السنين العديدة الماضية كانت شركات مثل (Enron and WorldCom) وشركات مشابهة قد عملت على تقويض ثقة المستثمرين. فحالات فشل هذه الشركات قد هز الأساس الوحيد للثقة والذي يجب أن يكون موجوداً بين الشركات والمساهمين فيها ونتيجة لذلك،

كانت هذه الأحداث قد قادت إلى تغيرات كثيرة جداً في كيفية تعاقد الشركات على العمل وطالبتها بوضع خطوط عامة جديدة لحوكمة وشفافية الشركة. (Michael J. Moody, 2006,1)

يرى الباحث أن الموضوع هو ليس مجرد فشل الشركات ذات العلاقة، بل عادة يكون فشلاً لمراقب الحسابات للشركة أيضاً. فالمدققون الذين هم مسؤولون أمام المساهمين, كانوا قد فشلوا في فرض رقابة ملائمة على الوضع المالي لزبائنهم من الشركات. وحالات فشل التدقيق هذه كانت مكلفة لمهنة التدقيق ككل, فحاليا واحدة من شركات التدقيق الرفيعة المستوى مثل شركة ارثر اندرسون هي خارج العمل الآن, بينما شركات أخرى مستمرة في الكفاح في دعاوى المساهمين ضدهم.

إن الدور الذي تقوم به مهنة التدقيق في تعزيز وتنمية الاقتصاد هو دور مهم جداً خاصة في ظل التحديات والتغيرات الاقتصادية العديدة التي أظهرت على الساحة الاقتصادية، إذ إن مهنة التدقيق من المهن التي تحقق رقابة فعالة في حماية الاستثمارات من الانهيار، ولا شك أن الثقة في البيانات والتقارير المالية أمر ضروري للمجتمع وكل فئاته من مستثمرين ومقرضين وجهات تمويليه وغيرهم، ولكي تؤدي مهنة التدقيق واجبها على أكمل وجه يتعين على المدقق أن يضع في اعتباره بعض الأمور التي من شأنها أن تجعل تقريره مفيداً ومناسباً عندما يعرضه على الجهات ذات العلاقة، من هذه الأمور على سبيل المثال (السعدي، ٢٠٠٩، ١٥)

١ – التزام مراقبي الحسابات بأخلاقيات وآداب وسلوك المهنة.

٢ – الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق والنظم والقواعد المهنية التي تضمن قوائم مالية.

وعليه فان ظهور الأزمات والفضائح المالية قد أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول العلاقة الثلاثية الإطراف ،بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات وأصحاب المصلحة في الشركة ولاسيما المساهمين المتعاملين في سوق الأوراق المالية والى أي مدى يتم حدوث التلاعب من جانب إدارة الشركة أو حدوث تحالف بينهما وبين المدقق بحيث يمكن أن يضر بمصالح المساهمين وباقي الإطراف الأخرى ذات المصلحة.

ثانياً- تضارب المصالح في التدقيق

يعني مفهوم التعارض في المصالح أن يكون الشخص منقسما بين ولائين أو التزامين أو مصلحتين أو أكثر من ذلك، وهذا التقسيم يسبب تأرجحاً في الحكم مما يشكل صعوبة بالغة على الشخص في كونه مستقلاً وموضوعياً في أحكامه. وليس من الضروري أن يفشل الممتهن في أحكامه بل إن وجود الصعوبة بحد ذاتها يعد كافيا لفقد الاستقلال.
(Cooper, D; Everett, J; and Neu, D, 2005, 373-382)

ينظر لمراقب حسابات الشركة على أنه خط الدفاع الأول للمساهمين لحماية مصلحتهم من أخطاء وسوء الإدارة المالية للشركة وعلى أية حال تاريخياً كان هذا إدراكاً خاطئاً أو وهمياً للحماية. إن واحدة من شركات تصنيف للشركات الكبيرة وهي وكالة (Weiss ratings inc) كانت قد أكملت اختبارا لمعرفة كيف أن هذه الحماية كانت وهمية وأحد الاستنتاجات الرئيسة التي توصلت إليها دراسة الوكالة هي أن شركات التدقيق, قد فشلت على الغالب وعلى المستوى العالمي في تحذير المساهمين في حالات انتظام المحاسبة. وفي الحقيقة فشركات التدقيق منحت تقريراً ايجابياً من دون تحفظات لـــ ٩٤ %من الشركات للقطاع العام, والتي لاحقا دخلت في مشاكل المحاسبة وهذه كلفت المساهمين خسائر جسيمة في السوق. (Michael J. Moody, 2006, 2)

ويعد ظهور فشل الأعمال من أقوى الأسباب لتعميق الشك في استقلالية مراقب الحسابات، وكذلك من أهم الأسباب التي تدعو الدول إلى التدخل في تنظيم مهنة التدقيق بهدف استعادة ثقة جمهور مستخدمي القوائم المالية في استقلالية المدقق والتي تعد الدافع الحقيقي من قبلهم للوثوق بالقوائم المالية .وحادثة انهيار شركة انرون من أوضح الأمثلة على هذا، الأمر الذي حدا بحكومة الولايات الأمريكية إلى التدخل بتنظيم المهنة من خلال إقرار الكونغرس الأمريكي لقانون ساربنس- أوكسلي (Sarbanes-Oxley) والذي احتوى بداخله على جملة من المواد المتعلقة بتعزيز استقلالية مدقق الحسابات .(Joshua Ronen, 2006, 131)

ومن أهم المشكلات التي يساعد قانون ساربنس- أوكسلي على حلها في بيئة التدقيق الأمريكية انه استعرض مشكلة تضارب المصالح في مهمة التدقيق، والتي تجعل من استقلالية مراقب الحسابات عرضة للخطر. والتي تتكون من مشكلتين أساسيتين، هما: مشكلة التآلف غير العادي بين المدقق والإدارة وأثرها على توجيه المدقق في تقريره نحو مصلحة الإدارة، ومشكلة الزيادة في حجم الخدمات غير التدقيقية التي يقدمها المدقق لزبائنه. (Kaplan, 2004)

لذلك فان المسؤولية والأدوار الجديدة المترتبة على إعلان تبني هذا القانون في واقع مهنة التدقيق الأمريكية، ولاسيما في ما يتعلق بالإجراءات المتبعة من قبل هيئة تبادل الأوراق المالية الأمريكية (SEC) يهدف إلى عرض القانون وتقديمه وتفصيله لتسهل عملية تطبيقه في واقع بيئة العمل الأمريكية. والمادة الثانية من القانون والمتعلقة بالاستقلالية والتي تمثلت في منع بعض الخدمات غير التدقيقية، وضرورة موافقة وإعلام لجنة التدقيق على نوعية الخدمات المقدمة، وأية أمور متعلقة بتهديد الاستقلالية وطبيعة العمل، وتغيير شريك التدقيق، وقضية تعارض المصالح، وزيادة الإفصاح والاتصال. وكذلك أهمية مثل هذه المواد في تفعيل استقلالية مراقب الحسابات وضرورة تفصيلها بشكل كامل بحيث تسهل عملية التبني بما يحقق الأثر المرجو منها. (Kahle and McGuire)

إن موضوع فشل الأعمال الأمريكية، وما تلاها من انهيار لعملاق شركات التدقيق الأمريكي آرثر أندرسون ينذر بوجود فشل حقيقي في أنظمة التدقيق كونها غير قادرة على المحافظة على استقلالية مراقب الحسابات. وتم تحليل المشكلات من المنظور الجزئي على أساس النظرية الأخلاقية، وذلك من خلال دراسة أثر تضارب المصالح في الأداء الأخلاقي للمهنة.ومن المنظور الكلي على أساس تحديد المشكلة الإستراتيجية، وهي كيف تمكن تضارب المصالح من اختراق عمالقة التدقيق؟ وعليه هناك مجموعة من التهديدات التي يتم تصنيفها على أنها مكونات للمشكلة الأخلاقية في تأثير تعارض المصالح والتي منها تعيين وعزل المدقق من قبل الإدارة، وتقديم الخدمات غير التدقيقية. وبالطبع هذه الأمور هي تهديدات للاستقلالية من المنظور الأخلاقي الجزئي لتعارض المصالح، لكونها تؤثر بشكل مباشر في الحكم المهني لمدقق الحسابات. وبذلك تعد مشكلة تعارض المصالح قادرة على خلق تهديد حقيقي لأخلاقيات المدقق وبنية الاستقلالية.(Moore *et al,* 2006)

وتقع شركات تدقيق الحسابات فريسة سهلة لتضارب المصالح لعدة لأسباب عدة أهمها: (http://awareness.sca.ae/)

١. إن الشركة محل التدقيق قد تهددهم بنقل أعمال التدقيق الخاصة بها لشركة تدقيق أخرى إن لم تقم الأولى بغض الطرف عن بعض المخالفات المحاسبية لدى الشركة.
٢. إن شركة التدقيق قد تضطر إلى الموافقة على بعض المخالفات المحاسبية للحصول على عقود عمل مع الشركة مثل أعمال الاستشارات وغيرها .

٣. من أسباب تعارض المصالح لدى المدققين أيضا هو أن تقوم شركة التدقيق بتوفير معلومات ايجابية عن شركة ما طمعاً بالحصول على عقد تدقيق لتلك الشركة أو للحفاظ على استمرارية عقد التدقيق كما فعلت آرثر أندرسن مع شركة انرون .

وعليه يصبح تعارض المصالح معضلة ذات آثار سلبية على الأسواق المالية خاصة والقطاع المالي عامة عندما يؤدي إلى إخفاء أو عدم توفير المعلومات أو حتى إعطاء معلومات مضللة مما يؤدي ذلك بدوره إلى تخوف المستثمرين والإحجام عن الاستثمار بدءاً وهذا بدوره يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

بحلول مطلع عام ٢٠٠٢ كان كل من الإدارة والكونكرس الأمريكي مدركين بألم لنطاق عدم الثقة بين جمهور الاستثمار، وأن هناك العديد من الطرائق لتفادي مثل هذه الأعمال غير الأخلاقية منها تقوية التشريعات, زيادة الوعي الاستثماري لدى كل من المستثمرين والعاملين في الأوراق المالية وفصل الأعمال التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح.(Joshua Ronen, 2006,131)

قدمت أمريكا مثلا يحتذى به في تخفيف تضارب المصالح عن طريق سن قوانين مثل قانون ساربنيز اوكسلي بهدف حماية المستثمرين وتقديم إصلاحات بالممارسات المحاسبية ومقومات هذا القانون من خلال الأمور الآتية: (http://awareness.sca.ae/)

١. زيادة الرقابة عند تضارب المصالح عن طريق :
- تأسيس شركة عامة غير مربحة (PCAOB) برعاية هيئة الأوراق المالية الأمريكية لرقابة شركات تدقيق الحسابات والتأكد من قيامهم بعملهم على المستوى المنشود.
- زيادة الرقابة على السوق .

٢. العمل على منع تضارب المصالح لدى شركات تدقيق الحسابات بمنعها من تقديم خدمات مالية أخرى في الوقت نفسه الذي تقدم فيه خدمات تدقيق الحسابات .

٣. العمل على منع تضارب المصالح لدى بنوك الاستثمار عن طريق زيادة العقوبات عند إخفاء المعلومات المطلوبة أو عند تقديم معلومات مضللة.

٤. زيادة جودة المعلومات المقدمة للأسواق المالية عن طريق :
- إجبار رئيس الشركة ومديرها المالي عن طريق ضمانات مكتوبة بدقة المعلومات المحاسبية المقدمة من الشركة للأسواق .
- الطلب أن تكون لجنة تدقيق الحسابات المنبثقة عن مجلس أدارة الشركة مستقلة عن إدارة الشركة ومنعهم من تقاضي أي مقابل لإتعابهم .

وعلى الرغم من الخصائص الفريدة لقانون (sox), إلا أن غالبيتها كانت مرتبطة مباشرة لطمأنة الجمهور أن الشركات ستدفع سعراً كبيراً جدا للتأكد من السجلات في المستقبل فضلا عن أن الـ (SEC) وسوق الأسهم الكبيرة قد وافقت على إجراءات من شانها أن تساعد في التأسيس للشفافية وتستعيد ثقة المستثمر، في حين يستحسن بعض الخبراء الجهود والتي كانت قد بذلت على مدى السنين القليلة الماضية, إلا أن الكثير من المستثمرين سلكوا سلوك الانتظار ورؤية ما تتمخض عنه الجهود وحالات التقدم التي شهدتها أسواق السندات والأوراق المالية.(Michael J. Moody, 2006, 2)

يعد استقلال مراقبي الحسابات أحد المعايير العامة لمهنة التدقيق كما انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة لهذه المهنة. كما إن استقلال المدقق الخارجي هو سبب الثقة التي يوليها مستخدمو القوائم المالية لهذه القوائم ،ويعتمدون عليه في استخدام المعلومات التي تشتمل عليها

هذه القوائم في قراراتهم الاقتصادية،ومتى ما تعرض استقلال المدقق للشك اهتزت الثقة في القوائم المالية التي تحمل تصديقه وصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتعرضت الحالة الاقتصادية للاضطراب .

ويمثل استقلال المدقق أهمية بالغة لكل الأطراف، والتي يمكن أن تكون صاحبة الشركة أو إدارتها أو الأطراف الخارجية الأخرى أو مهنة التدقيق ككل أو التدقيق في حد ذاته ،حيث أن الشركة تستفيد من التقرير السليم والموضوعي في اتخاذ قراراتها المختلفة، كما إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية التي سيدققها ويراجعها والتي قد تقضي مصالحها الشخصية بإخفاء بعض البيانات والمشاكل وهنا يحدث تعارض المصالح بين الإدارة والمستثمر في أسهم وسندات أو مالكي أصحاب هذه الشركة أو المقرض الخارجي، وكل هؤلاء تقتضي مصالحهم الخاصة بأن تظهر البيانات المالية بصورة صادقة وعادلة لحقيقة الوضع المالي العام، (سعيد، ٢٠٠٩ ، ٧٣)

لكن ثمة خطأ شائعاً في الوقت الحاضر يتمثل في استمرار تفويض كثير من الجمعيات العمومية للمساهمين إدارات الشركات، اختيار المدققين وتحديد أتعابهم ما يعرض هؤلاء إلى التهديد ويغرقهم في تضارب المصالح بين مساهمي معظم الشركات وإداراتها، ومن ثم يجب أن يسعى المدقق وفي ظل تضارب المصالح لإصدار التقارير، حسب الأسس التي تستند إلى معايير المهنة وخاصة الاستقلالية والحياد ،وحيث ضمنت القوانين المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات في معظم دول العالم استقلالية المدققين من خلال تحديد آليات تعيين المدققين وعزلهم وتحديد أتعابهم إذ إن اختيار المدققين من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وليس من قبل إدارة الشركات يوفر مساحة واسعة من الاستقلالية للمدققين. ومن ثم فإنه من الخطأ الشائع تفويض الجمعيات العمومية لإدارة الشركات باختيار المدققين وتحديد أتعابهم والذي يعرضهم للتهديد، وتضارب المصالح بين مساهمي معظم الشركات وإداراتها، فضلاً عن الحرص على حقوق المساهمين والمستثمرين المحتملين يتطلب من المدققين القيام باختبارات وإجراءات التدقيق بما يتفق مع القواعد المهنية المتعارف عليها وبذل العناية المهنية الكاملة وبالمقابل فإن إهمال المدقق أو تقصيره بواجباته ينتج عنه إلحاق الضرر بالمساهمين والذي يعد وكيلاً عنهم يعرضه للمسؤولية المدنية والمسؤولية المهنية والتأديبية ومن ثم فإن مسؤولية المدقق الاطلاع على كل ما يراه ضروري للتمكن من القيام بعمله، وأن يمتنع عن إبداء الرأي إذا لم يتم تزويده بالأدلة الكافية والمناسبة: http//www.alarabiya. net

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن المشكلة موثقة على نحو جيد ضمن مجتمع التدقيق وتلك هي مشكلة استقلال المدقق فالكل يدرك الصعوبة البالغة على المدقق أن يميز جيدا بين أن يتلقى أجره من الشركة محل التدقيق, ومراقبة أفضل لمصالح المساهمين فتضارب المصلحة التي تخلقها ممارسة العمل هذه لا يمكن نكرانها وكانت السبب في عدم ثقة الجمهور بالمهنة على مدى السنين الماضية. وعليه يتطلب معالجة جادة لتضارب المصالح بإصلاح الحوكمة بتامين القوائم المالية.

ماهية التأمين على القوائم المالية وأهميته في إصلاح حوكمة الشركات.

أولاً- مفهوم التأمين على القوائم المالية وأهميته

أدت سلسلة حالات فشل التدقيق الحديثة إلى ظهور مبادرة تنظيمية, وهي قانون ساربنيز اوكسلي لسنة ٢٠٠٢ بوصفها إشارةً إلى دعم "حوكمة الشركات" والفكرة الرئيسة فيه هي دور

حماية الشركة وعلى وجه الخصوص دور المدققين, ولقد أصبح واضحاً وعلى نحو متزايد أن المدققين لا يريدون فعل أي شيء لإسناد الزبائن, وربما يعرضون مصدر دخلهم الرئيس للخطر وكانت الخدمات الاستشارية قد توسعت وحتى أن بعض الشركات دفعت لمدققيها لقاء عدد الخدمات غير التدقيقية التي باعوها لزبائنهم أكثر من مهام التدقيق الرئيس. (Julius, 226, Cherny and Joshua Ronen ,2004)

وقد شغلت مسألة استقلال المدقق (أو غيابها) حيزا كبيرا في الجدل حول فشل حوكمة الشركة. ويسعى قانون (SOX) إلى مواجهة المشكلة بالتنظيم وتخويل لجان التدقيق وتخفيض مشاركة المدقق مع الزبون غير أن القانون لم يحسم عقدة مدقق/ إدارة فمن دون إعادة وصف حوافز المدقق وإنشاء إطار حوكمة الشركات فان الأمور ستعود إلى ما كانت عليه سابقا. فلابد من آلية جديدة لإزالة تعارض المصالح التي تشوب علاقة مدقق – زبون وفي الوقت نفسه لتؤشر بثقة القوائم المالية والتي تعكس حالات الجودة للقوائم المالية، ومن ثم دليل أفضل لتخصيص الموارد .(Joshua Ronen , 2006, 130-131)

إن أتعاب التدقيق التي يتقاضاها مراقبو الحسابات تعد أحد المؤشرات المهمة التي تؤثر على استقلاليته وجودة الخدمة التي يقدمها، وفي ظل المنافسة الحادة في سوق التدقيق تميل الأتعاب إلى الانخفاض متأثرة بعاملي العرض والطلب، مما يؤثر سلباً على استقلالية مراقبي الحسابات بشكل جوهري وجودة الخدمة التي يقدمها (أبو نصار، ١٩٩٩، ٣٩٧)

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى الأزمات المالية, وربما أن الأكثر أهمية من بينها هو ميل المدراء إلى تضخيم أسعار الأسهم بهدف تحقيق مكاسب شخصية من خلال الخداع, وسوء العرض في الإبلاغ المالي وممارسات أخرى تفتقر إلى السلوكيات الأخلاقية. وفشل المدققين في القيام بدورهم بوصفهم مستقلين.فالشركات الخاضعة للتدقيق هي التي تدفع أجور المدققين، الأمر الذي يخلق تعارضاً في المصالح الذي يكون مستوطناً في العلاقة بين الشركة والمدقق، ومن هنا نحن بحاجة إلى آلية مؤسساتية من شانها أن تزيل تعارض المصالح التي يواجهها المدققين ويجعلون حوافزهم متطابقة مع حوافز المساهمين. (Alex Dontoh *et al*, 2005,2)

يواجه المدققون تعارض مصالح فهم يتسلمون أجورهم من قبل الشركات التي يدققونها. ووفقا للمبادئ الواضحة لحوكمة الشركات يفترض أن يكون المدققون وكلاء المساهمين، ولكن عمليا فإن الإدارة هي التي تتعاقد مع المدقق. وعلى الرغم من أن المساهمين يصوتون على توصيات الإدارة التي منها توصية بالمدقق الذي سيتم التعاقد معه, إلا أن القرار عمليا تتخذه الإدارة .(http://www.alarabiya.net/)

وهذا الترتيب من شانه أن يخلق تعارضاً بين المصالح .إن إدارة الشركة هي التي تشرك المدقق وفي النهاية تدفع لقاء الخدمات، وهكذا تحدد عملية التدقيق وهياكل رسوم الإدارة لتستنبط الإجراءات و بما فيها الآراء والضمانات المطلوبة من المدقق وخطر فقدان الأجور والرسوم من المشاركة طويلة الأجل وحتى بضوء القيود المفروضة على خدمات غير التدقيق بموجب قانون ساربنيز اوكسلي من شأنها أن تضمن وعلى نحو فاعل أن المدقق يذعن لرغبات الإدارة. (Alex Dontoh *et al*., 2005, 3) بصرف النظر عما تقدم هل يوجد علاج بديل لتعارض مصلحة المدقق مع الإدارة, كما أن المقاضاة والمعاقبة قد لا تعالج العمل الخاطئ وعلى نحو ملائم لان سوء العرض المقصود من الصعب اكتشافه أو إثباته .وعلى العموم فالهيكل التنظيمي وإضافة طبقات من الإشراف والمراقبة من قبل الحكومة ستكون غير كفوءة ومضيعة للوقت, ولا يمكن

إجراء سوى القليل في الأجل القصير للقيام بالعمل أخلاقيا. وعليه يكمن الحل في إعادة هيكلة سوق التدقيق لإزالة تعارض المصلحة التي يواجهها المدققون وصف حوافزهم على نحو ملائم مع حوافز المساهمين .

يعلم معظم الخبراء انه يمكن أن يكون هناك حل دائمي لمسألة استقلال المدقق لأجل إعطاء المستثمرين التأكيد الذي يحتاجون للحصول على الثقة بقوائم المالية للشركة, بإزالة أعمال التدقيق من نطاق الشركة. والفكرة في أن تدقق قوائم الشركة وتدفع لقاء إكمالها من قبل طرف ثالث خارج الشركة, وأحد المصادر المحتملة لاشتراك الطرف الثالث الخارجي يكون شركة التأمين التي بإمكانها تقديم الإشراف الإداري عن كامل عملية التدقيق. ويسمى هذا المفهوم ألابتكاري باسم تأمين القوائم المالية Financial Statements Insurance (FSI) وهو من بنات أفكار أستاذ المحاسبة الدكتور جشوا روتين في جامعة نيويورك , وعليه فان المتقدم بطلب الغطاء سيطلب استشهاد ولأجل غطاء تامين القوائم المالية , سيقدم حامل الطلب استشهاد ابتدائي من ثم يكمل تقييم الخطر الشامل. واستنادا على التقييم فالحامل للتامين هو الذي سيحدد مقدار الحماية والعلاوة المنسوبة. وهذا يعني بدلا من تعيين المدققين والدفع مقابل إتعابهم, فان الشركة ستشتري تامين القوائم المالية والذي من شأنه أن يقدم الغطاء للمستثمرين ضد الخسائر التي عانوا منها جراء سوء العرض في القوائم المالية .(Joshua Ronen , 2006 ;137-138)

يعد التأمين على القوائم المالية من الآليات المقترحة لتحسين جودة عملية التدقيق الخارجي ويقصد به بدلاً من أن تقوم الشركة بتعيين المدققين وتحديد أتعابهم تقوم الشركة بالتأمين على قوائمها المالية ضد المخاطر مع الإفصاح عن المبلغ الخاص بالتغطية التأمينية والقسط الذي تدفعه، فالشركة التي تكون ذات أعلى تغطية تأمينية وأقل أقساط سيكون موضع ثقة في قوائمها المالية، وبالطبع شركة التأمين سيكون لها دور فى التحقق من القوائم المالية من خلال الاستعانة بالمدقق الذي سيقوم بإعداد تقرير عن تلك القوائم الذي من خلاله سيتم تحديد قسط التأمين. (http://www.esurveyspro.com)

خلال عام 2002 وفي أول أيام إفلاس شركة ووردكم وانرون أشار البروفسور جوشوا رونين إلى أنه كان يفكر لبعض الوقت ,بتأمين القوائم المالية (FSI) . وبعد دعوته لكتابة مقالة لمجلة نيويورك تايمز بدأت الأفكار تتشكل . وعمود آخر في صحيفة وول ستريت قادت إلى وصف تامين القوائم المالية,وفيما بعد تم طرح الفكرة على لجنة العمل المصرفي في مجلس الشيوخ وعدد كبير من الهيئات في الولايات المتحدة في الفكرة التي تطالب الشركات المسجلة لأخذ أو تبني تأمين القوائم المالية. وفي حدثين في لندن في شباط ٢٠٠٦ , تمت مناقشة فكرة تأمين القوائم المالية وأثارت إمكانية تطبيقها في لندن جدلا . يبدأ رونين بالتساؤل "من هم حراس البوابة للاستقامة المالية للإدارة ؟طبعا هناك جهات عديدة ولكن المدققين هم حراس البوابة الرئيسين وفشل التدقيق هو واحد من أكثر الأسباب أهمية وراء وقوع الفضائح وحالات الفشل . (Michael Mainelli, Joshua Ronen, 2006, 1)

يقترح رونين في المقام الأول أن الشركة تطلب مقترحات لتامين القوائم المالية من شركات التأمين لصالح المساهمين, وتامين القوائم المالية يؤمن المساهمين ضد الخسائر التي سيتحملونها جراء حالات حذف أو سوء عرض في القوائم المالية. وستقوم شركات التامين بأجراء مراجعة تامين باستخدام خبراء مستقلين, والذين من المحتمل أنهم سيتألفون من شركاء تدقيق متقاعدين, ومحللين ماليين, وخبراء إدارة خطر.لجنة مراجعة التامين قد تذهب إلى الشركة وتقيم التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة وتلقي نظرة على هيكل تعويض الإدارة,وتحلل حوافز

الإدارة, وتلقي نظرة إلى أرباح الشركة للسنوات السابقة والية حوكمة المؤسسة الموجودة في الشركة .

وعليه فإن تقديم اقتراح لإصلاح حوكمة الشركة، من خلال التأمين على القوائم المالية، وذلك لاستبعاد التعارض في المصالح الذي يعد مصدر تهديد دائم للعلاقة بين مراقب الحسابات وزبائنه، ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية، ولهذا الاقتراح آثار إيجابية على أسعار الأوراق المالية، كما إن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشداً جيداً أو مرشدا أفضل لتخصيص وتوزيع الموارد.

إن حل مشكلة التعارض في المصالح التي تنشأ في علاقات المدقق بزبائنه، من خلال التأمين على القوائم المالية، وذلك بوصفها آلية بديلة لتعيين مراقب حسابات وتحديد المبالغ المدفوعة له بواسطة الشركة المعدة للقوائم، وذلك من خلال شراء الشركات لخدمة التأمين على القوائم المالية، حيث تقدم شركة التأمين غطاء أو حماية للمستثمر ضد الخسائر التي قد يعانيها نتيجة العرض الخاطئ أو التضليل في التقارير المالية، ومن ثم تتحمل الجهة المسؤولة عن تأمين القوائم المالية تعيين مراقب للحسابات وكذلك تتحمل المبالغ المدفوعة له. (Joshua Ronen, 2006, 130-146)

بناء على ما تقدم فان الشركات التي يتم الإعلان عن حدود عليا للحماية وصغرى للعلاوة (المبالغ التي تدفع لشركة التأمين) لقوائمها المالية، تميز نفسها في عيون المستثمرين بوصفها شركات لديها قوائم مالية ذات جودة عالية، وعلى النقيض فإن الشركات التي يتم الإعلان عن حدود صغرى للحماية ومرتفعة للعلاوة يؤثر عليهم كشركات قوائمها المالية ذات جودة منخفضة. كما أن أية شركة ترغب في الحصول على حماية مرتفعة مع انخفاض المبالغ المدفوعة، سيكون من خلال تحويل القرار إلى المؤمن (الجهة التي تؤمن على القوائم المالية). كما إن تعميم الحماية والعلاوة يعد إشارة صادقة لجودة القوائم المالية المؤمن عليها، فضلا عن أن الاستثمارات المباشرة ستذهب نحو المشروعات الأفضل، وفي الوقت نفسه فان جودة القوائم المالية تدفع الشركات لتحسين ذاتها، ومن ثم فإن النتيجة النهائية للتأمين على القوائم المالية هي تضليل أقل في القوائم المالية ومن ثم فان خسائر أقل لحملة الأسهم، فضلاً عن تخصيص كفء للموارد .

وعليه سينجم عن تأمين القوائم المالية حالات سوء عرض أقل وعليه دعاوى قضائية أقل وخسائر أقل للمساهمين ,فضلا عن تخصيص أكثر كفاءة للموارد .

ثانياً- خطوات إجراء التامين على القوائم المالية

يرى الباحث أن إجراء اكتتاب لتأمين القوائم المالية يبدأ بمراجعة المؤمن عليه المحتمل لشركة التأمين. وستقوم شركات التامين بإجراء مراجعة تأمين لصالح حامل الـــ (FSI) ويجري المراجعة مقيم خبير للخطر والذي يحقق في أمور عدة من أهمها:

١. حجم وطبيعة عمل الشركة بما في ذلك خصائص تنظيمها وملكيتها.
٢. فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي وبيئة الرقابة والهيكل القانوني للشركة
٣. أهداف واستراتيجيات الشركة ومخاطر العمل المتعلقة بذلك والتي من الممكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.
٤. طبيعة واستقرار النشاط الاقتصادي ودرجة المنافسة للشركة والأوضاع الاقتصادية العامة للصناعة التي تعمل فيها الشركة المحتمل التأمين عليها.

٥. الوضع المالي للشركة ونتائج التشغيل للسنوات السابقة لإدارة الشركة المؤمن عليه المحتمل.
٦. فاعلية الإدارة وسياسات وممارسات وطرائق المحاسبة.
٧. نظام الرقابة الداخلية والية حوكمة الشركات الموجودة في الشركة .

ويمكن أن تستمر عملية (FSI) على وفق الخطوات الآتية:
(Alex Dontoh *et al*, 2005, 42-43)

الخطوة الأولى: يطلب المؤمن عليه المحتمل عرض تأمين من حامل (FSI) ويحتوي المقترح في الحد الأدنى أقصى مبلغ تامين ويكون معروضاً والعلاوة المرتبطة به .وعادة فانه يحدد أيضا جدولا زمنيا لمبالغ الغطاء إلى جانب العلاوة المرتبطة به. ويوضع طلب المقترح قبل إعداد وكيل مساهمي المؤمن عليه المحتمل على أساس مراجعة الاكتتاب. ويمكن أن يكون المراجع هو المدقق نفسه الذي سيقوم في نهاية المطاف بتدقيق القوائم المالية.

الخطوة الثانية: يقدم الوكيل البدائل الآتية:

- أقصى مبلغ للتأمين والعلاوة المرتبطة به كما هي مقدمة في مقترح أو عرض التامين.
- مبلغ التأمين والعلاوة المرتبطة به التي أوصت به الإدارة .
- لا تأمين

الخطوة الثالثة: إذا تمت الموافقة على أي من خيارات التأمين المعروضة في الخطوة الثانية بتعاون المراجع والمدقق في تخطيط ميدان وعمق التدقيق المطلوب إجراؤه .

الخطوة الرابعة: قيام المدقق بأداء عملية التدقيق فإذا أصدر المدقق رأياً نظيفاً يتم إصدار البوليصة بمبلغ التغطية التأمينية نفسه والقسط المتعلق بها والذي تم الموافقة عليه من الجمعية العامة للمساهمين، أما إذا كان رأي المدقق متحفظاً فان شركة التأمين لن تقدم أية تغطية تأمينية إلا إذا تمكنت الشركة محل التدقيق بعد ذلك من إعادة التفاوض مع شركة التأمين بشروط مختلفة والتي سوف تعتمد على نتائج عملية التدقيق وأسباب التحفظ وبعد الاتفاق على الشروط الجديدة سيتم إعلانها وإصدار البوليصة.

الخطوة الخامسة: يحتوي رأي المدقق فقرة تفصح عن مبلغ التامين والذي يغطي القوائم المالية المرافقة والعلاوة المرتبطة بها .

ويمكن تحديد خطوات عملية تامين القوائم المالية (FSI) من خلال الشكل ١

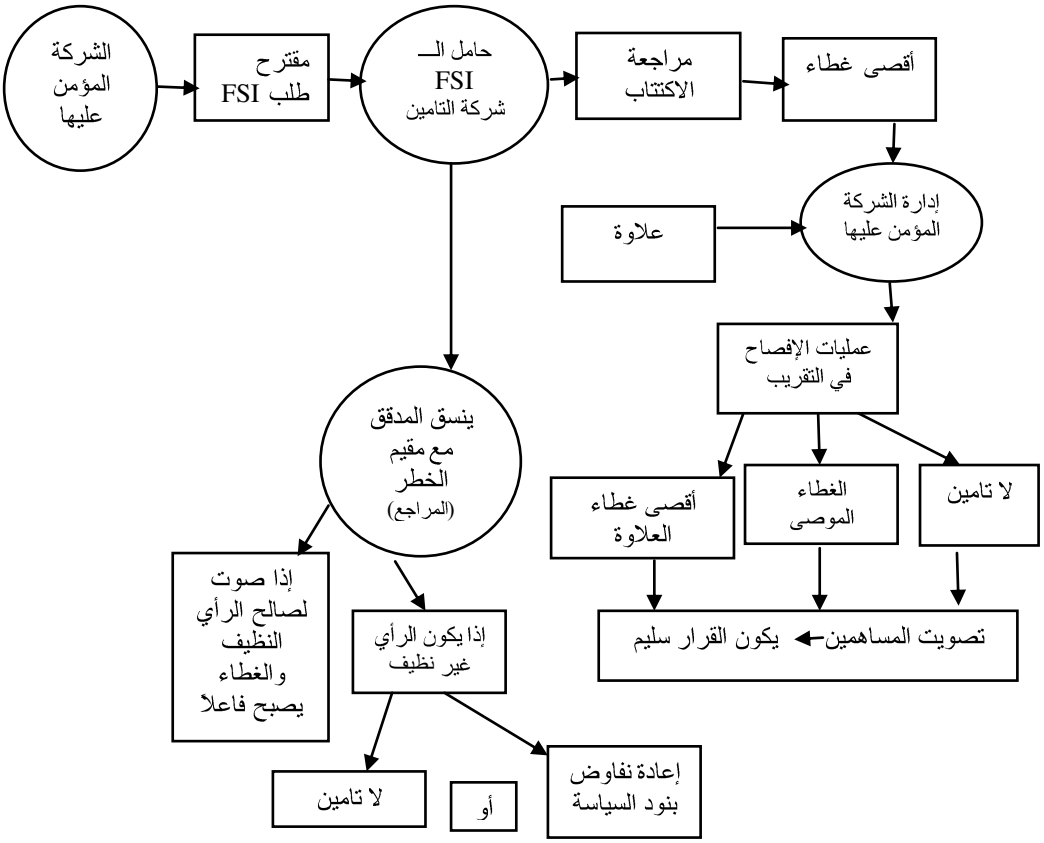

الشكل ١

عملية التامين على القوائم المالية (FSI)

(Michael Mainelli, Joshua Ronen, 2006, 4)

وسيتمخض عن الانتقال إلى طريقة تأمين القوائم المالية عدد من المنافع منها: Michael (J. Moody, 2006, 4)

١. تأمين القوائم المالية سيزيل في نهاية المطاف مسألة تعارض المصالح من عملية التدقيق الخارجي.
٢. بإمكان مراقبي الحسابات تقديم رأي موضوعي للوضع المالي للشركة كما هي معدة بقوائمهم المالية.
٣. سيكون لدى المساهمين مستوى آخر من الضمان هو أن القوائم المالية التي يعتمدون عليها تكون معدة وبمتناول اليد ومنشور وكل من حدود الحماية والعلاوة إشارة واضحة لجمهور الاستثمار لجودة قوائم المالية للشركة، ويساعد المستثمرين في إجراء الصفقات الأكثر ملاءمة.

وبناء على ما سبق يجب على المدققين أن يستفيدوا من التغيرات التي حققها مفهوم تامين القوائم المالية, إذ إن نطاق ومقدار عمل التدقيق من المتوقع أن يبقى نفسه تقريباً, لذا فسوف لا يكون على المدققين أن يضحوا بأي من عملهم الحالي وسيكون عليهم على أية حال الاعتياد على

العمل مع رئيس جديد (شركة التأمين), يكون بإمكانهم إزالة تعارض المصالح التي كانت تتبعهم لسنوات مع الشركة حامل التامين.

ومع ذلك فمن المتوقع أن المدقق سيكون مديناً بوظيفته وولائه لحامل تامين القوائم المالية لسببين على الأقل: (Joshua Ronen , 2006, 139)

١. أن حامل التامين القوائم المالية هو الذي سيدفع لقاء تركيز جهوده على حماية مصالحه .
٢. من المعقول الافتراض أن أي مدقق معين سيقدم خدمات التدقيق إلى أكثر من حامل تامين القوائم المالية مؤمن فان فشل التدقيق المكلف سيعرض علاقة المدقق مع حامل تأمين للخطر، الأمر الذي ينجم عنه خسارة عدد كبير من تعيينات التدقيق الأخرى.

ومن هنا يرى الباحث أن المدققين سيعدون أنه من مصلحتهم الانتقال نحو الجودة المهنية في محاولة منهم للحصول على مزيد من أعمال التدقيق مما ينتج عنه الأمور الآتية:

١. كشوفات مالية مؤهلة على نحو أفضل.
٢. جودة أفضل لعمليات التدقيق.
٣. خسائر مساهمين أقل متأتية عن حالات سوء العرض والتضليل في القوائم المالية.
٤. تخصيص موارد أكثر كفاءة .

كما يجب أن ترى الشركات منافع التحول إلى طريقة تأمين القوائم المالية .ففي هذه الحقبة الجديدة من الشفافية, ستحتاج الشركات أن تفعل كل ما بوسعها من أجل ترسيخ الثقة للمساهمين لديها. والمتبنين الأوائل لطريقة تأمين القوائم المالية بإمكانهم توقع الحصول على ميزة تنافسية يتفوقون بها على الآخرين في مجال نشاطهم.

إن تأمين القوائم المالية من شانه أن يضمن مصالح شركة التأمين وتكون متفقة مع مصالح المساهمين. وبما أنها أمنت الحماية فان شركة التامين ستكون مهتمة بتخفيض عمليات الحذف وسوء العرض إلى ادنى حد, يسبب خسائر المساهمين والتي ستكون الأساس للمطالبات التي يقدمونها ضد شركة التامين.لذا فان شركة التامين ستضع أموالها حيثما تكون مصلحتها .
(Michael Mainelli, Joshua Ronen, 2006, 2)

وتأسيسا على ما سبق يرى الباحث أن التأمين على القوائم المالية يتضمن الأمور التالية:

١. حل مشكلة التعارض في المصالح الذي ينشأ في علاقات المدقق وعملائه، من خلال التأمين علي خطر القوائم المالية.
٢. تقوم شركة التأمين بتعين مراقب الحسابات للقوائم المالية وتحديد أتعابه .
٣. قيام الشركة بالتأمين على قوائمها المالية من خلال عقد التامين مع شركة التأمين, مقابل دفع الشركة مبالغ لشركة التامين (العلاوة).
٤. نتيجة تأمين القوائم المالية هي تضليل أقل في القوائم المالية خسائر أقل لحملة الأسهم فضلاً عن تخصيص كفء للموارد
٥. يضمن التامين على القوائم المالية المستثمر الحصول على مبلغ التعويض في حالة اتخاذه قرارات استثمارية خاطئة بسبب التضليل في القوائم المالية.
٦. تأمين القوائم المالية له تأثير على الشركات، بالعمل على الحد من التضليل في القوائم المالية.
٧. الإفصاح عن حدود الحماية والعلاوة لكل المستثمرين فالشركات التي يتم الإعلان عن حدود عليا للحماية وصغرى للعلاوات ، يعني قوائمها المالية ذات جودة مرتفعة وعلى العكس فإن

الشركات التي تعلن عن حدود صغرى للحماية ومرتفعة للعلاوات دليل أن قوائمها المالية ذات جودة منخفضة.

اختبار فرضيات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

أولاً ـ مجتمع الدراسة وعينته

يشمل مجتمع الدراسة كلاً من مراقبي الحسابات في العراق الذين يعملون في ديوان الرقابة المالية ومكاتب تدقيق الحسابات الخاصة.

أما عينة الدراسة فشملت مجموعة مختارة من مراقبي الحسابات الذين يقومون بمهام التدقيق في ديوان الرقابة المالية أو في مكاتب تدقيق الحساب، وبذلك تم توزيع (٤٧) استبانة، وتم استرجاع (٤١) منها، واستبعد من التحليل (٢) استبانة لعدم جدية الإجابة عليهما، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (٣٩) استبانة. أي بنسبة (٨٢.٩٧ %) منها وهو ما يعد نسبة جيدة ومقبولة لأغراض البحث العلمي والجدول الأتي يبين خصائص عينة الدراسة.

ثانياً ـ تحليل خصائص عينة الدراسة

تضمن القسم الأول من استمارة الإستبانة مجموعة البيانات المتعلقة بخصائص الأفراد المجيبين على أسئلة الإستبانة بهدف التأكد من إمكانية الاعتماد على إجاباتهم وتعزيز الثقة بالنتائج التي يتم التوصل إليها، والتي تم تفريغها في الجدول ١ كما يأتي

الجدول ١

خصائص عينة الدراسة

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
١.	التخصص العلمي	– محاسبة	٣٢	%٨٢,٠٥
		– إدارة الأعمال	٣	% ٧,٧
		– اقتصاد	٢	% ٥,١٢
		– إحصاء	١	%٢,٥٦٥
		– حاسبات	١	%٢,٥٦٥
		– أخرى	–	–
		المجموع	٣٩	% ١٠٠
٢	المؤهل العلمي	– دكتوراه	١	%٢,٥٦
		– ماجستير	٦	% ١٥,٤
		– دبلوم عال	١٤	٣٥,٩
		– مراقب حسابات قانوني	١١	٢٨,٢
		– بكالوريوس	٧	١٧,٩٤
		المجموع	٣٩	%١٠٠
٢.	عدد سنوات الخبرة	– أقل من٥ سنوات	٥	%١٢,٨٢
		– ٥ أقل من ١٠ سنوات	٨	%٢٠,٥١
		– ١٠– أقل من ١٥ سنة	١٣	%٣٣,٣٣
		– ١٥–أقل من ٢٠ سنة	٩	%٢٣,٠٨
		– ٢٠ سنة فأكثر	٤	%١٠,٢٦
		المجموع	٣٩	%١٠٠

١. يبين جدول ١ أن ٨٢% من عينة البحث تخصصهم العلمي المحاسبة و ٧,٧ % من عينة البحث تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و ٥,١٢% من عينة البحث تخصصهم العلمي "اقتصاد"، و ٢,٥٦٥ % من عينة البحث لكل من التخصص الإحصاء والحاسوب ، وهو مما يدل على أن النسبة الكبرى من العينة جاءت من أفراد متخصصين في مجال عملهم يقومون بممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بصورة فعلية .
٢. تتوزع عينة الدراسة بين مختلف المؤهلات العلمية التي تقوم بعملها في ديوان الرقابة المالية وفي مكاتب مراقبة وتدقيق الحسابات المختارة حيث تم اختيار العينة من الأفراد الحاصلين على الشهادات العليا (الدكتوراه، الماجستير، مراقب حسابات قانوني، دبلوم دراسات عليا) مع اختيار عدد قليل من حملة شهادة البكالوريوس أصحاب الخبرة والجدول ١ يبين أن نسبة ٣٥,٩% من أفراد عينة البحث هم من حملة الدبلوم العالي، ونسبة ٢٨,٢ % شهادة مراقب حسابات قانوني، وأن (١٥,٤%) منهم حاصلين على الماجستير ونسبة ١٧,٩٤% من أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس ، ونسبة ٢,٥٦ % من حملة شهادة الدكتوراه. وبما يعطي دلالة على أن عينة البحث تتميز بمعرفة جيدة من الناحية الدراسية.
٣. يوضح الجدول ١ توزيع مفردات العينة ،حسب سنوات الخبرة في العمل الحالي، وتشير البيانات في الجدول إلى(١٢,٨٢%) لديهم أقل من سنوات وان (٢٠,٥١%) من أفراد عينة بلغت سنوات الخبرة لديهم ٥ إلى اقل من ١٠ سنوات ،وان ثلث عينة الدراسة (٣٣,٣ %) سنوات خبراتهم في العمل الحالي١٠ إلى أقل من ١٥ سنة، وأن (٢٣,٠٨%)) منهم سنوات خبراتهم من، ١٥ إلى اقل من ٢٠ سنة، و(١٠,٢٦%)) تتراوح سنوات خبراتهم ٢٠ سنة فأكثر, مما يدل أن٦٧% من افراد العينة لديه خبرة اكثر من ١٠ سنوات، مما يبين مدى الخبرة العميقة لأفراد عينة الدراسة، وهو ما يعطي مؤشراً نحو إمكانية الاعتماد على إجابات عينة الدراسة.

ثالثاً- تحليل النتائج الخاصة بمدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق وبالتالي تحسين حوكمة الشركات

خصص القسم الثاني من استمارة الإستبانة لقياس مدى مساهمة استخدام التامين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق وبالتالي تحسين حوكمة الشركات. واختبار الفرضية الأولى (يسهم استخدام التامين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق في تحسين حوكمة الشركات)

الجدول ٢
نتائج قياس مدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق وبالتالي تحسين حوكمة الشركات

رقم السؤال		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	يسهم التامين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح الذي يعد مصدر تهديد دائم للعلاقة بين مراقب الحسابات وزبائنه.	٤,٢٣	٠,٦٦٧٣٤	% ٨٤,٦
٢	يعمل التأمين على القوائم المالية في تضليل أقل في القوائم المالية وبالتالي خسائر أقل لحملة الأسهم.	٤,١	٠,٨٢٠٦٢	%٨٢,٠٥
٣	يعمل التأمين علي القوائم المالية في تضليل أقل في القوائم المالية وبالتالي خسائر أقل لحملة الأسهم.	٤,٢٥٦	٠,٥٤٨٥٨	%٨٥,١٢
٤	يضمن التامين على القوائم المالية المستثمر الحصول على مبلغ التعويض في حالة اتخاذه قرارات استثمارية خاطئة بسبب التضليل في القوائم المالية.	٤.٠٥	٠,٨٢٥٥٤	%٨١,٠٢
٥	تامين القوائم المالية يضمن مصالح شركة التامين وتكون مصطفة مع مصالح المساهمين.	٣,٩٤٨	٠,٦٦٨٣٥	%٧٨,٩٧
٦	يساعد التامين على القوائم المالية مراقبي الحسابات تقديم رأي موضوعي للوضع المالي للشركة كما هي معدة بقوائمهم المالية.	٤,٠٢	٠,٧٧٧٥٥	%٨٠,٥١
٧	يعمل التامين على القوائم المالية كآلية بديلة لتعيين مراقب حسابات وتحديد المبالغ المدفوعة له بواسطة الشركة المعدة للقوائم.	٤,١٢٨	٠,٦٥٦١٢	%٨٢.٥٦
٨	يعالج التامين على القوائم المالية مسألة تقديم مراقبي الحسابات خدمات بخلاف التدقيق للشركة محل التدقيق.	٣,٨٢	٠.٨٨٤٧٢	%٧٦,٤١
٩	يسهم التأمين على القوائم المالية تحديد أتعاب التدقيق من قبل شركات التأمين يحد من ظاهرة تعارض المصالح ويحافظ على استقلال المدقق	٤,١٧٩	٠,٧٥٦٤٤	%٨٣,٥٨٩
١٠	يكون للتامين على القوائم المالية آثار إيجابية على أسعار الأوراق المالية.	٤,٠٧٦	٠,٨٠٧٣٥	%٨١,٥٣٨
المعدل العام		٤,٠٨	٠,٧٤١٢٦	%٨١,٦١٤

وبعد تفريغ إجابات أفراد العينة على الأسئلة التي تضمنها القسم الثاني من استمارة الإستبانة كانت نتائج القياس كما هي موضحة في الجدول ٢.

يلاحظ في الجدول ٢ أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (٤,٠٨) بحيث شكل نسبة (٨١,٦١٤%) من مساحة المقياس ،وهي درجة جيد جدا وتجاوزت أداة القياس المقبولة (٣) من مقياس ليكرت الخماسي وبانحراف معياري (٠,٧٤١٢٦) مما يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت ايجابية تميل إلى التأييد المرتفع نحو أسئلة الفرضية الأولى وبما يعني

قبول الفرضية الرئيسة الأولى (يسهم استخدام التامين على القوائم المالية في استبعاد التعارض في المصالح بين المدقق والشركة محل التدقيق في تحسين حوكمة الشركات)

رابعاً- تحليل النتائج الخاصة بمدى مساهمة استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية.

خصص القسم الثالث من استمارة الإستبانة لقياس مدى مساهمة التأمين على القوائم المالية في الوصول إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية. واختبار الفرضية الثانية (يؤدي استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية)

وبعد تفريغ إجابات أفراد العينة على الأسئلة التي تضمنها القسم الثالث من استمارة الإستبانة كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول ٣.

الجدول ٣

تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص مدى مساهمة التامين على القوائم المالية الوصول إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية

رقم السؤال	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	يؤثر التامين على القوائم المالية بالإيجاب علي الشركات، حيث تقوم بعدم التضليل في القوائم المالية فضلا عن أن المستثمر سيتخذ قرارات صحيحة .	٤,١٠	٠,٦٨٠٣٦	%٨٢
٢	يمنع التامين على القوائم المالية الإدارة عن ارتكاب الاحتيال في القوائم المالية لتوقع الإدارة بان المدقق سوف يؤدى عملية التدقيق بجودة عالية وأنه سيبذل الجهد الأمثل لاكتشاف ما تقوم به من مخالفات	٣,٩٢٣	٠,٨٩٩٨٤	%٧٨,٤٦
٣	يسهم التامين على القوائم المالية في تعيين المدقق بواسطة شركة التأمين ويحد من ظاهرة تعارض المصالح ويؤدى إلى زيادة جودة عملية التدقيق .	٤,٠٥١	٠,٩١٦١٩	%٨١,٠٢
٤	يساعد التأمين على القوائم المالية المدققين في التخلص من ضغوطات الإدارة وبالتالي الوصول إلى أفكار أفضل وأكثر إبداعية والتي تقودهم للقيام بمزيد من عمل أكثر كفاءة.	٤,١٧٩	٠,٧٥٦٤٤	%٨٣,٥٨
٥	يؤدى التأمين على القوائم المالية إلى قيام المدقق في أداء مهمة التدقيق بموضوعية أكثر، وينعكس هذا إيجابياً على جودة عملية التدقيق.	٤,١٠	٠,٨٨٢٤٣	% ٨٢
٦	يسهم التامين على القوائم المالية بإيجاد رقابة على عملية التدقيق التي يقوم بها ويؤدى إلى تحسين جودة عملية التدقيق .	٤,١٢٨	٠,٦٥٦١٢	%٨٢,٥٦
٧	يؤدي التامين على القوائم إلى زيادة المنافسة بين مراقبي الحسابات وبالتالي أداء عمليات التدقيق بجودة مرتفعة.	٤.٠٥	٠,٧٩٣٠٢	%٨١,٠٢
٨	يقود التامين على القوائم شركات التأمين للتعاقد مع مراقب حسابات متخصص يسهم بتحسين دقة تقدير	٤,١٢٨	٠,٨٥٨٤٠	%٨٢,٥٦

رقم السؤال	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
	الخطر وتحسين جودة عملية التدقيق إجراءات التدقيق الأكثر فاعلية.			
٩	يضمن التأمين على القوائم المالية تحديد شركة التأمين لأتعاب التدقيق بمعقولية بما يتناسب مع أداء عملية التدقيق بجودة مرتفعة.	٣,٩٤٨	٠,٩١٦١٩	%٧٨,٩٧
١٠	يشجع التأمين على القوائم المالية جودة القوائم المالية المتوقعة منه ستكون مرشداً جيداً أو مرشد أفضل لتخصيص وتوزيع الموارد٠	٤	٠,٩١٧٦٦	%٨٠
١١	يسهم التأمين على القوائم المالية قيام مكاتب التدقيق باستخدام أساليب ومناهج التدقيق الجديدة ،مما يؤدي إلى زيادة جودة عملية التدقيق.	٤,٠٧	٠,٩٠٢٨٤	%٨١,٥٤
١٢	تعميم الحماية والعلاوة يعد إشارة صادقة لجودة القوائم المالية المؤمن عليها،وبالتالي الاستثمارات المباشرة ستذهب نحو المشروعات الأفضل .	٣,٩٤٨	٠,٩٧١٩٤	%٧٨,٩
١٣	يعمل التأمين على القوائم المالية في الحد من نقل المعلومات للمنافسين عند التعاقد مع المدققين المتخصصين صناعياً حيث ولاء المدقق لشركة التأمين	٣,٨٧١	١,٠٠٤٧١	%٧٧,٤٣
المعدل العام		٤,٠٣٨	٠,٨٥٨١٦	%٨٠,٧٦

يلاحظ من الجدول ٤ الذي يتضمن تحليل نتائج إجابات أفراد عينة بخصوص مدى مساهمة التأمين على القوائم المالية الوصول إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية. إذ بلغ المعدل العام لقوة إجابات أفراد العينة (٨٠,٧٦ %) بوسط حسابي مقداره (٤,٠٣٨ %) وهي بدرجة جيدة جداً وتجاوزت أداة القياس المقبولة (٣) وبانحراف معياري (٠,٨٥٨١٦) مما يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت ايجابية نحو أسئلة الفرضية الثانية ،تميل إلى التأييد المرتفع نحو أسئلة الفرضية الثانية، بما يعني قبول الفرضية الثانية (يؤدي استخدام التأمين على القوائم المالية إلى تدقيق بجودة أفضل وقوائم مالية أكثر مصداقية.).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات

١. تعد حوكمة الشركات ضرورية ولازمة لحسن سير عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم, وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف.

٢. يعد ظهور فشل الأعمال من أقوى الأسباب لتعمق الشك في استقلالية مراقب الحسابات، وكذلك من أهم الأسباب التي تدعو إلى التدخل في تنظيم مهنة التدقيق بهدف استعادة ثقة جمهور مستخدمي القوائم المالية في استقلالية المدقق والتي تعد الدافع الحقيقي من قبلهم للوثوق بالقوائم المالية.

٣. يواجه المدققون تعارض مصالح فهم يتسلمون أجورهم من قبل الشركات التي يدققونها.ووفقا للمبادئ الواضحة لحوكمة الشركات يفترض أن يكون المدققون وكلاء المساهمين ولكن عمليا فإنها الإدارة هي التي تتعاقد مع المدقق وفي النهاية تدفع لقاء الخدمات وهذا الترتيب من شانه أن يخلق تعارضاً بين المصالح.
٤. يمكن أن يكون هناك حل دائم واحد لمسألة استقلال المدقق ولأجل أعطاء المستثمرين التأكيد الذي يحتاجون للحصول على الثقة بالقوائم المالية للشركة, لابد من إزالة إعمال التدقيق من نطاق الشركة. والفكرة في أن تدقق قوائم الشركة وتدفع لقاء إكمالها من قبل طرف ثالث خارج الشركة وهو شركة التأمين.
٥. التأمين على القوائم المالية من الآليات المقترحة لتحسين جودة عملية التدقيق الخارجي فبدلاً من أن تقوم الشركة بتعيين المدققين وتحديد أتعابهم تقوم الشركة بالتأمين على قوائمها المالية ضد المخاطر مع الإفصاح عن المبلغ الخاص بالتغطية التأمينية والقسط الذي تدفعه.
٦. إن تقديم اقتراح لإصلاح حوكمة الشركة، من خلال التأمين على القوائم المالية، وذلك لاستبعاد التعارض في المصالح بين مراقب الحسابات وزبائنه، ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية.
٧. إن الشركات التي يتم الإعلان عن حدود عليا للحماية وصغرى للمبالغ التي تدفع لشركة التأمين لقوائمها المالية، تبين أن لديها قوائم مالية ذات جودة عالية ، أما الشركات التي يتم الإعلان عن حدود صغرى لحماية مرتفعة للمبالغ التي تدفع لشركة التأمين تظهر كشركات قوائمها المالية ذات جودة منخفضة.
٨. عند قيام المدقق بأداء عملية التدقيق وأصدار رأي ايجابي يتم إصدار البوليصة بمبلغ التغطية التأمينية والقسط المتعلق بها نفسه والذي تم الموافقة عليه مع الشركة ، أما إذا كان رأي المدقق متحفظاً فان شركة التأمين لن تقدم أي تغطية تأمينية إلا إذا تمكنت الشركة محل التدقيق بعد ذلك من إعادة التفاوض مع شركة التأمين بشروط مختلفة والتي سوف تعتمد على نتائج عملية التدقيق وأسباب التحفظ وبعد الاتفاق على الشروط الجديدة سيتم إعلانها وإصدار البوليصة.
٩. إن تأمين القوائم المالية يضمن مصالح شركة التأمين وتكون مصطفة مع مصالح المساهمين وبما أنها أمنت الحماية فان شركة التأمين ستكون مهتمة بتخفيض عمليات التضليل وسوء العرض للقوائم المالية للشركات المؤمن عليها إلى ادنى حد, التي بدورها تسبب خسائر للمساهمين والتي ستكون الأساس للمطالبات التي يقدمونها ضد شركة التأمين.
١٠. يضمن المستثمر من خلال التأمين على القوائم المالية الحصول على مبلغ التعويض من شركة التامين في حالة اتخاذه قرارات استثمارية خاطئة بسبب التضليل في القوائم المالية.
١١. يؤثر التأمين على القوائم بشكل إيجابي على أسعار الأوراق المالية، كما أن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشداً جيداً أو مرشداً أفضل لتخصيص أكثر كفاءة للموارد .

ثانياً- التوصيات

١. ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن مهنة تدقيق الحسابات والمتمثلة بديوان الرقابة المالية ومجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين بدراسة الموضوع من كل جوانبه ومدى إمكانية تطبيقه في العراق.

٢. العمل على توعية مراقبي الحسابات مهنيا بأهمية إتباع وتطبيق التأمين على القوائم المالية، وما لذلك من انعكاسات ايجابية, بعقد الندوات وورش العمل المتخصصة للتعريف بتأمين القوائم المالية وكيفية القيام به وأهدافه وأهميته ودوره في تحقيق جودة التدقيق.
٣. إعلام جميع الأطراف المهتمة بعملية التدقيق بأهمية التأمين على القوائم المالية بتوفير نشرات وكتيبات؛ ليطلعوا عليها؛ حتى يكونوا على دراية بالموضوع وبالتالي تهيئتهم لتقبل هذا الموضوع .
٤. تهيئة شركات تأمين كبيرة ومختصة قادرة على القيام بمهمة التامين على القوائم المالية تتضمن الكوادر البشرية الكفوءة وتوفير المستلزمات الفنية اللازمة للقيام بهذه المهمة.

المصادر

اولا- المصادر باللغة العربية

١. أبو نصار، محمد حسين، ١٩٩٩، العوامل المحددة لأتعاب التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين والشركات المساهمة العامة، مجلة دراسات، المجلد ٢٦، العدد ٢، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
٢. الحاج, فهيم سلطان محمد، ٢٠١٢، الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ٣٠.
٣. سعيد، عهد علي، ٢٠٠٩، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد, جامعة تشرين، سوريا.
٤. عيسى، سمير كامل محمد، ٢٠٠٨، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات – مع دراسة تطبيقية، بحث محكم، مجلة كلية التجارة. للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية، العدد رقم ١ مجلد ٤٥ ، يناير .

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. Alex Dontoh, Joshua Ronen , Bharat Sarath 2005 Financial Statements Insurance, School of Accountancy, Singapore Management University
2. Cooper, D; Everett, J; and Neu, D. 2005, Financial Scandals, Accounting Change and the Role of Accounting Academics: A Perspective From North America. European Accounting Review,14 (2).
3. Joshua Ronen, 2006 “A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance“, Journal of Engineering and technology Management, Vo. 23, No. 1-2.
4. Julius Cherny and Joshua Ronen, 2004, Financial statements insurance enhances corporate governance in a Sarbanes–Oxley environment, International Journal of Disclosure and Governance Volume 1 Number 3
5. Kahle, J., Brian, Julie E. McGuire, 2003, "Implementing Sarbanes Oxley: SEC Adopts Final Rules On Auditor Independence", Hull McGuire PC,USA, http:// www.hullmeguire.com.
6. Kambil, Ajit & Others , 2006," The Seven Disciplines for venturing in China ", Mistsloan – Management Review ,Vol. 47,No2.
7. Kaplan, R. 2004, "The Mother of All Conflicts: Auditors and Their Clients", Journal of Corporation Law,29 (2).

8. Michael Mainelli, Joshua Ronen, 2006, Put Your Money Where Your Audit Is, Journal of Risk Finance, UK,, Volume 7, Number 4,
9. Michael J. Moody, 2006, Financial statements insurance: an idea whose time has come. www.FinancialStatementInsurance.com.
10. Moore, D., Philip E. Tetlock, Lloyd Tanlu, and Max H Bazerman, 2006, "Conflicts of Interest and the Case of Auditor Independence: Moral Seduction and Strategic Issue Cycling", Academy of Management Review.
11. OECD, OECD Principles of Corporate Governance, 2004.
12. Wheelen , Thomas L . & Hunger , David J. 2004, Strategic Management & Business Policy Concepts , Pearson Education, Inc.
13. Stein, Bob, 2004 " Effective Governance, The Magazine for Financial Services Executives , Issue No. 17 , Spring , p. 4-5 . Ernst & young LLP, www. Ey.com.
14. http://www.alarabiya.net/views/2012/02/18/195326.html .
15. www.grenc.com http://awareness.sca.ae−23
16. http://www.esurveyspro.com/Survey.aspx?id
17. www.jcdr.com/pdf/arabic_profile.pdf